كشف مقترح في البرلمان لفصل لجنة الأمن والدفاع النيابية

من المقرر أن يتم تحديد الجلسة المقبلة للبرلمان للتصويت على اللجان النيابية وتقسيمها والنظام الداخلي لمجلس النواب، في وقت يحذر فيه نواب مستقلون من ما وصفوه بمساعي الكتل الكبيرة للهيمنة على اللجان الرئيسة.

و قال عضو مجلس النواب جمال كوجر في تصريح للصحيفة الرسمية، إنه: "تم تحديد اللجان التي سوف يتم تقسيمها وهي لجنة الاقتصاد والاستثمار إلى لجنتين وكذلك لجنة الإعمار والأقاليم ولجنة النفط والطاقة"، مبينا أن "هناك مقترحا لفصل لجنة الأمن والدفاع إلى لجنتين بسبب مساحة عملها الواسعة".

و أضاف أنه "تم تحديد عدد أعضاء كل لجنة وأقلها سيكون بعدد 7 وأكثرها عددا تحتوي 19 عضوا"، مبينا أن "الجلسة المقبلة ستشهد تصويتا على هذه اللجان وعلى النظام الداخلي للبرلمان بسبب تغيير اللجان وتغير هيكلية النظام الداخلي".

وبين كوجر أن "اللجنة الفرعية التي وضعت لرسم مهام اللجان الجديدة أكملت مقترحاتها وسوف يتم التصويت عليها مع الأخذ بمقترحات باقي النواب".

بدوره، اتهم النائب المستقل باسم خشان، القوى السياسية الكبيرة بـ"محاولة الهيمنة على اللجان النيابية الرئيسة من خلال انشطارها".
وقال خشان في تصريحات نقلتها الصحيفة، إن "القوى السياسية الكبيرة تحاول الابتعاد نوعا ما عن مبدأ الكفاءة والاختصاص في توزيع نوابها على اللجان الرئيسة صنف (أ) متجاهلين النواب المستقلين"، مبينا أن "خلافات القوى السياسية الكبيرة تدفعها إلى حل تلك الخلافات من خلال شطر اللجان بحجة تسهيل الدور الرقابي".

وأضاف أن "النواب المستقلين مجمعون على الضغط بقوة على القوى السياسية الكبيرة بتطبيق مبدأ الكفاءة والاختصاص في توزيع النواب الذي تم إقراره في الاجتماع الأول مع النائب الأول لرئيس مجلس النواب وثبت ذلك في المحضر".

وأشار خشان إلى أن "النواب المستقلين سينجحون وسيتم فرض المبدأ لأجل المصلحة العامة وتطوير العمل الرقابي والتشريعي في الدورة الحالية".